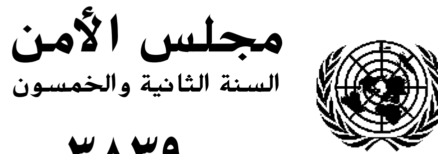
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٣٩

الخميس، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٢/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بيروكال سوتو	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيدة مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد هاهم
	السويد	السيد ليدين
	شيلي	السيد إغيغورين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) (S/1997/911 و Add.1)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

97-86693

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) (S/1997/911 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، طبقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد شالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد هنزه (ألمانيا) والسيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج على جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) الوارد في الوثيقتين S/1997/911 والإضافة ١. وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/948 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، السويد، فرنسا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن ألفت اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/1997/838 والتصويب ١، اللتين تتضمنان نص رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة.

وأول المتكلمين على قائمتي هو ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذي أعطيه الكلمة.

السيد شالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم، ممثل كوستاريكا، رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وبوسعكم أن تعتمدوا على تعاون وفدي ودعمه.

إن المجلس على وشك اتخاذ قرار هام لصيانة السلام والأمن في المنطقة التي ينتمي إليها بلدي، جمهورية مقدونيا. وسوف يبت في مواصلة توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي في الوقت الحاضر بعثة السلام الوقائي الوحيدة للأمم المتحدة. ومن دواعي سرورنا أن المجلس وفق في اختتام مشاوراته مما سيمكن البعثة الآن من مواصلة أنشطتها السلمية الوقائية الهامة في منطقتنا.

وللأسف فإن القصة الأليمة عن أزمة البلقان لم تنته؛ بل هي مستمرة. ومن الملائم أن يقرر مجلس الأمن النظر في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة هذه في ضوء الوضع الراهن في البلقان والتطورات المحتملة في المنطقة.

وفي رسالة وزير خارجية جمهورية مقدونيا الموجهة إلى الأمين العام تم توضيح الخصائص الأساسية للحالة في منطقتنا بجلاء؛ ثم أبرزت في تقرير الأمين العام. ولذا فليس من الضروري أن أكرر ما قاله وزير الخارجية في رسالته وما جاء في تقرير الأمين العام. ولكن من المهم التشديد على أن الشواغل إزاء التطورات في منطقتنا شواغل حقيقية. وأود أن أعرب عن ارتياح حكومتي لأن هذه الشواغل موضع نظر واهتمام في قرار تمديد ولاية البعثة.

ونحن نرى أن الحالة في البلقان لن تتحسن على النحو الذي نرجوه، في الشهور التسعة القادمة. ولهذا السبب ومع هدف منع حدوث نزاعات جديدة، وحل

المنازعات الحالية، وتنفيذ اتفاق دايتون، وإقامة علاقات حسن جوار بين دول البلقان وإدماجها في الهياكل الأوروبية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، لا بد من أن يبذل المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهودا حاسمة، ومن أن تستمر هذه الجهود. وهذه هي الأسباب التي يستند إليها رأي حكومتي بأن التمديد لمدة ١٢ شهرا هو المناسب.

وقد امتلأ تقرير الأمين العام بالمعلومات عن جانب واحد من جوانب عمل قوة الانتشار الوقائي وعن أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها الأخرى في بلدي. ويقال لنا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيفتتح قريبا مكتبه في سكوبي لرعاية هذه الأنشطة في المستقبل - ليخف أحد الأعباء عن كاهل قوة الانتشار الوقائي.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للحكومات التي أتاحت رجال جيشها وشرطتها لقوة الانتشار الوقائي، وعن ارتياحها للتعاون الممتاز مع الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام، السيد هنريك ج. سوكالسكي الذي يرأس قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومع قائد القوة، العميد بنت سونيمان، وبطبيعة الحال مع جميع موظفي البعثة. وأود في الوقت نفسه أن أشدد على اقتناعنا بأن التعاون سيظل رائعا. وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تتمتع في بلدي بالتقدير البالغ. وأنا على ثقة من أنها ستبقى كذلك في الشهور المقبلة.

ويمثل تمديد ولاية بهذه القوة إسهاما كبيرا من مجلس الأمن في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ألمانيا. فأدعوه إلى اتخاذ مقعده إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمح لي، سيدي الرئيس، في البداية أن أعرب عن سروري البالغ وتشرفي بالمشاركة في جلسة مجلس الأمن برئاستكم. وأتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم هذا المنصب الهام في هذا الوقت الهام.

(تكلم بالانكليزية)

وأشكركم أيضا لإتاحة هذه الفرصة لي للتعبير عن رأي حكومتي في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وفيما يتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. فألمانيا عضو في فريق الاتصال وفي العملية التنسيقية والاستشارية التي أعدت مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم. ولكنها قبل أي شيء بلد تربطه وشائج وثيقة وعلاقات ودية بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولذا فهي قد اهتمت ولا تزال تهتم اهتماما كبيرا بالتطورات في المنطقة وبمستقبل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

وهذه القوة تعمل في منطقة لا تزال متقلبة وغير مستقرة بوجه خاص. وبدأت البعثة كجهد وقائي لمنع امتداد المنازعات إلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة. وفي وقت سابق من هذا العام تحول التركيز نحو القلاقل المدنية في ألبانيا المجاورة واحتمال امتدادها إلى جماعات من أصل ألباني تعيش في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويرجع الفضل أساسا في الاستقرار الكبير في ألبانيا إلى المساعي الحميدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في شخص المستشار النمساوي السابق، فرانز فرانتسكي، وإلى قوة الحماية المتعددة الجنسيات التي أناط بها المجلس الولاية. وتظل العلاقات بين الجماعات الإثنية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة شاغلا من الشواغل، ولكنها فيما يبدو لم تتأثر بالأزمة في ألبانيا بشكل مباشر.

واليوم، فإن الحالة في منطقة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تتميز بالقمع والأعمال الإرهابية الأخيرة، هي التي تتدهور وتتسبب في مخاوف من زعزعة الاستقرار أيضا في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وتحث ألمانيا بشدة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الدخول في حوار سلمي مع ألبانيي كوسوفو بشأن إيجاد حل للأزمة.

وعندما يتعلق الأمر بالبعثات الوقائية - التي تمثل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إحداها - يصعب

دائما بوجه خاص قياس درجة النجاح. كما يصعب أيضا تحديد اللحظة التي يعتبر عندها أن البعثة الوقائية قد أكملت مهمتها على نحو مرض وأن وجودها لم يعد ضروريا. ويرجع ذلك إلى أن الهدف المنشود هو توقف الأحداث السلبية، أي الحيلولة دون حدوث القلاقل، بينما يستحيل التيقن يقينا قاطعا من أن الحفاظ على الاستقرار يعود حقيقة إلى وجود البعثة، أو أنه ربما كان ممكنا في غيابها. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن ثمة اتفاقا عاما على أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد حققت النجاح وأن للأمم المتحدة ومجلس الأمن الحق في القول بأن الفضل في ذلك النجاح يرجع إليهما فقط، ونحن نتفق تماما مع هذا التقييم. وترى ألمانيا أيضا أنه لا ينبغي لنا أبدا أن نجازف بإنهاء الوجود العسكري الدولي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قبل تحقيق درجة كافية من الاستقرار على امتداد المنطقة المحيطة.

وفي ضوء الحالة الراهنة، تؤيد ألمانيا مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، وهو مشروع قرار يتوخى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لتسعة أشهر. ونحن نتطلع أيضا إلى التوصيات التي طلب إلى الأمين العام أن يقدمها بشأن نوع الوجود الدولي الأكثر مناسبة في البلد بعد انتهاء فترة الولاية هذه.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام، السيد هنريك سوكالسكي، ولقائد القوة، العميد بنت سونيمان، ولجميع أعضاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، على عملهم الناجح في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ باللغة الأسبانية.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إيطاليا، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ ديسمبر. ولا شك أن قيادتكم الحكيمة ستؤدي إلى نجاح عمل المجلس في هذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أثني على سلفكم، السفير تشن هواصن ممثل الصين، على قيادته الممتازة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن إيطاليا تتفق تماما مع الأمين العام في تقييمه، الذي يرد في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/911)، بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قد نجحت، خلال السنوات الخمس الماضية، في منع انتقال الصراعات الناشئة في أنحاء المنطقة الأخرى إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتنشئ قوة الانتشار سابقة هامة في مجال الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة، وقد مثلت نجاحا لا ينبغي التفريط في نتائجه أو المجازفة بها.

إن بعثة الأمم المتحدة شجعت الحوار بين مختلف القوى السياسية والطوائف العرقية، ووفرت المساعدة الإنسانية للسكان المحليين، وعززت الاندماج الاجتماعي وبناء المؤسسات. وتقوم البعثة بمساهمة حاسمة في تثبيت الحالة السياسية في البلد، حيث أنها تقيه من أخطار التوترات المتزايدة التي قد تنبع من استمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

إلا أننا نتفق أيضا مع الأمين العام في أن السلم والاستقرار في البلد لا يزالان يعتمدان بدرجة كبيرة على التطورات في أجزاء أخرى من المنطقة. وفي حين أن تقرير الأمين العام يؤكد حدوث تحسن في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لا يمكننا تجاهل عناصر عدم الاستقرار التي لا تزال ماثلة.

ولاحظت إيطاليا أيضا طلب وزير خارجية حكومة البلد المضيف، السيد بلاغوي هاندزسكي، بأن تمد ولاية قوة الانتشار لفترة ١٢ شهرا، ونحن على استعداد لتأييد ذلك الطلب. وأعرب السيد هاندزسكي، في رسالته إلى الأمين العام (S/1997/838، المرفق)، عن قلق حكومته إزاء استمرار مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، لا سيما الحالة في كوسوفو وفي البوسنة والهرسك.

وتتفق إيطاليا مع هذه التقديرات. ومع أن الحالة في ألبانيا قد تحسنت كثيرا في الأشهر القليلة الماضية، حيث يرجع الفضل أيضا في ذلك إلى استجابة المجتمع الدولي السريعة، لا سيما مجلس الأمن الذي أعطى الإذن سريعا لقوة الحماية المتعددة الجنسيات والتي تقودها إيطاليا في البلد، ليس ثمة شك في أن التوترات لا تزال قائمة في المنطقة.

وفي رأينا، إن هذه الظروف تجعل أي انسحاب أفراد قوة الانتشار في هذه المرحلة أمرا سابقا لأوانه، ويخشى أن يساء فهمه. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الغرض الأصلي لنشر بعثة للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كان الحيلولة دون أن تؤدي الصراعات في أنحاء أخرى من المنطقة إلى زعزعتها. وبالتالي، لا ينبغي النظر إلى الحالة في البلد منفردة، ولكن أيضا في السياق الأوسع للتطورات الإقليمية.

ولهذا السبب نحن نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم والرامي إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بتشكيلها الحالي، لفترة تسعة أشهر. وفي هذا الصدد، بصفتنا طرفا في العملية التشاورية والتنسيقية وفي فريق الاتصال، نود أن نثني على روح المرونة وقبول الحلول الوسط التي سادت، مما سمح بهذا التمديد.

وفي واقع الأمر، تبدو فترة التسعة شهور هذه الحد الأدنى المطلوب لكفالة وضع الترتيبات السليمة لخلافة البعثة، عقب انتهاء عملية قوة الانتشار مباشرة، لضمان استمرار الالتزام الحالي للمجتمع الدولي بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإيطاليا باقية على هذا الالتزام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل إيطاليا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كما أوضح المتكلمان اللذان سبقاني للتو، ممثلا ألمانيا وإيطاليا، أدت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ولايتها بفعالية ونجاح ملحوظين، مما حال دون انتقال الصراع إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أنحاء أخرى في تلك المنطقة المضطربة. والآن وقد أنجزت القوة مهامها إلى حد بعيد، فإننا نؤيد تماما نية الأمين العام وضع الاستراتيجية المقبلة لهذه القوة والترتيبات التالية الملائمة والفعالة. وفوق كل شيء، ستسعى تلك الجهود إلى المحافظة على الاستقرار الذي حققته قوة الانتشار.

إن استمرار حالة الترقب، لا سيما عدم الاستقرار في كوسوفو، فضلا عن الأنحاء الأخرى في المنطقة، يجعل من الضروري توخي الحذر في عملية استبدال قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ويجب أن نبقي في الحسبان أن قوة الانتشار تقوم أيضا بدور هام داخليا لأنها تتمتع بثقة وتأييد جميع القوى العرقية والسياسية. ولا ينبغي المجازفة بهذه المساهمة القيمة.

وكما ذكره الأمين العام، من الضروري مراقبة فعالية قوة الانتشار عقب تخفيض العنصر العسكري فيها تبعا لقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧). وعلاوة على ذلك، فإن ظروف الشتاء القاسية في المنطقة تجعل من الصعب إجراء المزيد من التخفيض في البعثة قبل ربيع عام ١٩٩٨.

وإن البرتغال، إذ تأخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، تؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، على نحو ما أوصى به الأمين العام، ولكن لفترة أخيرة أطول هي ٩ أشهر تقريبا. وهذا التمديد سيسمح بالتحضير الكافي لانسحاب قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ويعطي الأمين العام الوقت اللازم للنظر في جميع البدائل الممكنة للاستعاضة عن هذه القوة. ونحن نتطلع إلى تلقي توصياته حول نوع الوجود الدولي الأنسب بعد نهاية ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

وإن البرتغال، بوصفها أحد متبني مشروع القرار المطروح على المجلس، ستصوت بالطبع لصالحه. وتود البرتغال، بوصفها أحد البلدان المساهمة بأفراد في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، أن تشيد بجميع الأفراد العسكريين والمدنيين لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وأن تشكرهم على التزامهم وعملهم الجاد.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إننا نرحب بكون الوضع العام في يوغوسلافيا السابقة مستقرا ويزداد تحسنا. وفي رأينا أن مواصلة الحفاظ على الاستقرار في يوغوسلافيا السابقة يساعد على تطوير علاقات قائمة على الصداقة وحسن الجوار وعلى التفات بلدان المنطقة إلى إعادة البناء الاقتصادي.

ويسرنا أن نلاحظ أن مقدونيا والبلدان الأخرى في المنطقة تعمل على تحسين علاقاتها المتبادلة. ونأمل أن تواصل هذه البلدان اتخاذ تدابير فعالة، وحسم خلافاتها المتبقية، والعيش معا في وئام في أقرب وقت ممكن. وهذا يتسق مع المصالح الأساسية لشعوبها.

إن مهمة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تتمثل في منع انتقال الصراع في يوغوسلافيا السابقة إلى مقدونيا. وإننا نحيط علما بالتوصيات التي قدمها الأمين العام والأطراف المعنية بشأن مسألة تمديد ولاية القوة. ونرى أن تمديد هذه الولاية ينبغي أن ينظر إليه بالاقتران مع حالة الاستقرار الحالية في المنطقة. ونود أن نؤكد من جديد أنه ينبغي احترام الاستقلال السياسي لمقدونيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وإذ نأخذ في الاعتبار طلب مقدونيا، البلد المعني، بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، واستنادا إلى موقفنا الثابت، سيصوت وفد الصين مؤيدا لمشروع القرار.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **تعلق** حكومة اليابان أهمية كبرى على استقرار جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باعتبار ذلك مفتاح صون السلم والأمن في منطقة البلقان بأسرها. وفي هذا السياق، ما برحت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تضطلع بنجاح بمهمتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بمنع انتقال الصراعات في أماكن أخرى من المنطقة إلى ذلك البلد. وإن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مثال من أنجح الأمثلة على النشر الوقائي لقوات حفظ السلام.

ويشاطر وفدي رأي الأمين العام بأن حالة السلم والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باقية عموما في هذه المرحلة، بالرغم من أننا ينبغي أن نشعر بالحساسية إزاء العوامل التي قد تؤثر بصورة سلبية على هذا الاستقرار، مثل الموقف الذي لا يزال هشا في البلدان المجاورة والعلاقات بين الطوائف العرقية داخل البلد ذاته.

وبالنظر إلى هذا الموقف العام داخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفيما حولها، يوافق وفدي على اقتراح الأمين العام، الوارد في تقريره الأخير، بالبدء في النظر في استراتيجيات الخروج، بما فيها طرائق إنهاء عمل القوة.

وفي الوقت ذاته، يحيط وفدي علما بملاحظة الأمين العام بأن أي قرار بإجراء تخفيض آخر للعنصر العسكري سيتعذر تنفيذه قبل ربيع عام ١٩٩٨، بسبب ظروف الشتاء القاسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء دراسة كافية لاستراتيجيات الخروج ولشكل الوجود الدولي في المستقبل الذي سيكون أكثر ملائمة في أعقاب خروج القوة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ووفدي، إذ يراعي جميع هذه العوامل، سيصوت مؤيدا لمشروع القرار. فمشروع القرار هذا، الذي صيغ من حيث المبدأ وفقا للخطوط الأساسية لتوصيات الأمين العام، يستهدف تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وفي هذه الأثناء، ينبغي أن يدرس هذا المجلس خلال الفترة القادمة استراتيجيات الخروج وأنسب شكل للوجود الدولي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في المستقبل، وذلك في ضوء توصيات الأمين العام.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقدير حكومتي العميق للممثل الخاص للأمين العام السيد هنريك سوكالسكي، وقائد القوة، العميد بنت سوهنمان، ولجميع الأفراد العاملين في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لتفانيهم ومثابرتهم في تنفيذ مهامهم الهامة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بالطبع أن أعرب عن ثقتي التامة بأن رئاستكم، سيدي الرئيس، ستكون موفقة، وعن تقديرنا البالغ للطريقة التي أديرت بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم في ظل رئاسة الممثل الدائم للصين.

إن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قصة نجاح. لقد ساعد عملها على تفادي انتقال الأزمات في منطقة البلقان إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإن نجاح هذه البعثة يدلل على أهمية عمل الأمم المتحدة في منع اندلاع بعض الصراعات. ويمكن أن تكون قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مثالا يحتذى به في تجنب

انتشار الأزمات في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في أفريقيا، حيث يمكن تبرير كل جوانب الحاجة إلى الانتشار الوقائي من قبل الأمم المتحدة في حالات كثيرة كما بررت بالنسبة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وتشاطر فرنسا الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير بشأن ضرورة الإبقاء على وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. فلا ريب في أن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي المنطقة تبعث على تشجيعنا في بعض المجالات. ولكن، لا تزال هناك بواعث للقلق، وخاصة في ضوء الأخطار التي ينطوي عليها الوضع في كوسوفو.

وعندما يحين الوقت، قد يتعين اعتماد ترتيبات للوجود الدولي في جمهورية يوغوسلافيا السابقة بما يراعي التطورات داخل البلاد وفي المنطقة على السواء. ومع ذلك، ينبغي ألا نتسرع في ذلك. فالإطار الزمني الوارد في مشروع القرار يبدو ملائما في ظل الظروف الحالية.

ولكل هذه الأسباب، ستصوت فرنسا لصالح مشروع القرار.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ما برحت السويد من البلدان المساهمة بقوات منذ بداية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وبصفتنا هذه، نفخر باشتراكنا في أول بعثة انتشار وقائي للأمم المتحدة ناجحة للغاية. ولا شك في أن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ستكون مثالا يحتذى به في أي إجراء وقائي يتخذه مجلس الأمن في المستقبل.

إن الحالة في الميدان قد تحسنت، ومن الممكن الآن أن نبدأ في التفكير في أشكال أخرى للوجود الدولي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وإن انسحاب العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعد انقضاء ولاية البعثة في آب/أغسطس من العام المقبل لا ينبغي أن يعني انتهاء الدعم الدولي لسيادة واستقرار جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتتطلع حكومتي إلى التوصيات التي سيصدرها الأمين العام في حزيران/يونيه من العام المقبل حول كيفية تقديم المزيد من المساعدة لهذا البلد.

وبشكل أعم، يبرز نجاح القوة حتى الآن أهمية مفهوم العمل الوقائي. والعبرة التي استخلصناها هي أن المجتمع الدولي، وهذا المجلس بصفة خاصة، ينبغي أن يتصرف في وقت مبكر ويختار التدابير الوافية بالغرض من بين طائفة واسعة من الأدوات المتاحة لحل الصراعات. وفي حالة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فإن الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة كان بوضوح هو الخيار الصحيح في الوقت الصحيح.

وثمة عبرة أخرى يمكن أن تتمثل في أنه إذا أريد أن تعتبر بعثة من هذا القبيل نجاحا وقدوة يقتدى بها في المستقبل ينبغي ألا تمدد إلى ما لا نهاية ودون أي تغيير. فكلما تطورت الأوضاع في الميدان تعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتكييف أدوات حل الصراعات على هذا الأساس. هذا هو ما نريد من الأمم المتحدة أن تفعله في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في العام المقبل.

وستصوت السويد مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يرحب الوفد البولندي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة طولها ٩ أشهر، حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد اضطلعت القوة بدور هام وفعال للغاية في الحفاظ على السلام والأمن في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي المنطقة. وفي مناسبات عديدة، أشار أعضاء مجلس الأمن إلى هذه البعثة على أنها من بين قصص النجاح التي حققتها الأمم المتحدة، ونحن نشاطرهم هذا الرأي تماما. إن انتشار وأنشطة هذه القوة للحفاظ على السلام يدللان بوضوح على أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية له مزاياه ومبرراته. واستمرار وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي سوف يؤدي دونما شك إلى تحقيق الاستقرار وبناء الثقة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي المنطقة بأسرها.

ويتفق وفد بولندا مع الأمين العام في تقييمه الوارد في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ومفاده أن السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتوقفان إلى حد كبير على التطورات الحاصلة في أجزاء أخرى من المنطقة. والواقع

أن الحالة الإقليمية السائدة هشة وغير ثابتة على حال. ونشعر بالقلق إزاء تزايد العنف في كوسوفو ووقوع حوادث على الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا، وإزاء بطء التقدم في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، وعدم إحراز تقدم في رسم الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وعلى الصعيد الداخلي، أحرزت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خطوات واسعة تستحق الثناء من أجل تنفيذ إصلاحات ديمقراطية، بيد أن استمرار الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتوترات بين الفئات العرقية ينطوي على خطر زعزعة الاستقرار. ولدى اتخاذ قراره بتأييد تمديد ولاية القوة بقوامها الحالي، راعى وفد بولندا هذه العوامل الداخلية والخارجية، وكذلك طلب وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوصيات الأمين العام. ونحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام حول الوجود الدولي الذي سيخلف وجود القوة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وأخيرا، أود أن أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في القوة على ما أبدوه من تفان في أداء مهامهم وواجباتهم. كما أود أن أعرب عن تقدير بلدي ودعمه للممثل الخاص للأمين العام، السيد هنريك سوكالسكي ولقائد القوة العميد بنت سوهنيمان على الطريقة الجديرة بالثناء التي يؤدون بها مهامهم في ظل ظروف صعبة وحساسة.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في مستهل كلمتي، دعوني أعلن أن وفدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار الذي يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وكينيا تشعر بالفخر لارتباطها بهذه البعثة الهامة منذ بدايتها في عام ١٩٩٥، حيث أسهمت بنخبة من أفضل ضباطها العسكريين كمراقبين. وسنواصل دعم هذه العملية وغيرها من عمليات حفظ السلام في كل أنحاء العالم.

إن وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في المنطقة أدى إلى تحسين العلاقة بين مقدونيا وبعض جيرانها. ومنذ نشر هذه القوة، قبل ٥ سنوات، ما فتئ أفراد القوة يعملون بجد حتى لا تمتد إلى مقدونيا الصراعات الدائرة في أماكن أخرى من المنطقة. وفي هذه الأثناء فإن القوة عززت إمكانيات حل الصراعات بين مختلف القوى السياسية والطوائف العرقية.

وما برحت القوة تسعى جاهدة من أجل الوصول إلى القطاعات الضعيفة في المجتمع، من خلال بناء المؤسسات وتشاطر التجارب. وكما أعلن الأمين العام في تقريره، لعبت هذه المبادرات دورا هاما في بناء الثقة بين شعب البلد المضيف والبعثة. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة الأخرى، في الحاضر والمستقبل، أن تستفيد من هذا النهج الذي أثبت فاعليته في خلق بيئة عمل جيدة بين البعثة وشعب البلد المضيف. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الرجال والنساء في هذه القوة على تفانيهم والتزامهم في أداء واجباتهم.

ويرحب وفدنا بالتوقيع على البيان المشترك الصادر عن ١١حزبا سياسيا حول قضايا رئيسية ثلاث من بينها علاقات البلد بجيرانه. وهذا تطور إيجابي يشجعنا تماما. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي لا بد من عمله من أجل تحقيق السلام والاستقرار في مقدونيا في المدى الطويل. وإضافة إلى ذلك، فإن السلام والاستقرار في مقدونيا في المستقبل سيعتمدان إلى حد كبير على التطورات في أجزاء أخرى من المنطقة. ومما يؤكد ما أقول في هذا الصدد بطء التقدم في تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، الأمر الذي يؤكد على الحاجة إلى وجود التزام أطول أمدا من جانب المجتمع الدولي في ذلك البلد.

وبالتالي نحن نوافق على الرأي القائل بأنه من غير الممكن التنبؤ بالتطورات في البلدان المجاورة والتهديدات الكامنة التي تشكلها بالنسبة لمقدونيا. وعلى سبيل المثال فإن حقيقة وجود ٥٠٠ ٣ لاجئ بوسني في مقدونيا وإنه لم يعد منهم إلى البوسنة والهرسك سوى ٢٥٢ لاجئا يمكن أن تكون دليلا على مستوى انعدام الأمن في ذلك البلد بالنسبة للاّجئين العائدين.

ونؤيد الأمين العام في ملاحظته من أن هناك حاجة إلى التزام أطول أمدا من جانب المجتمع الدولي في مقدونيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالبرامج الاقتصادية الكلية التي تقوم بتنفيذها، ضمن جهات أخرى، مؤسسات

بريتون وودز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه البرامج بالغة الأهمية بالنسبة لتنمية مقدونيا في المدى الطويل.

وإننا إذ نؤيد تمديد ولاية القوة لمدة ٩ أشهر نأخذ في الحسبان أن البلد المضيف ذاته طلب تمديد ولاية القوة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم والتعاون النشطين من جانب الحكومة المضيفة ومن القوى العرقية في ذلك البلد أمر جدير بالإشادة. وهذا يدل على أن الأطراف في مقدونيا تعترف بالدور الهام الذي تواصل القوة القيام به ألا وهو كفالة ألا تنتقل إلى مقدونيا الصراعات الدائرة في أماكن أخرى من المنطقة.

السيد عبد العزيز (مصر): يؤيد وفد مصر مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم لمد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة مدتها ٩ أشهر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وذلك اتساقا مع الموقف المصري الذي يقدر الدور الوقائي الهام الذي أدته وتؤديه القوة ومساهمتها في صون السلام والاستقرار في المنطقة.

وتقديرا لنفس هذا الدور، فقد أيدت مصر طوال تواجدها بالمجلس خلال العامين الماضيين القرارات التي تم بموجبها المد السابق لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

لقد وضع مجلس الأمن بقراره ٧٩٥ (١٩٩٢) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الجذور لأول عملية حفظ سلام وقائية تحت مظلة الأمم المتحدة وذلك بترخيصه بنشر قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الأمر الذي كان له أثره الفعال في منع انتشار الصراع العسكري في المنطقة حينذاك. وجاء تحويل مجلس الأمن للقوة هناك إلى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بقراره ٩٨٣ (١٩٩٥) في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ ليعكس بصورة أوضح الدور الوقائي الناجح الذي استمرت في أدائه قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك.

وقرار المجلس اليوم بمد ولاية القوة لفترة أخيرة، بعد خمس سنوات من نشر القوة، يأخذ في اعتباره التطورات الإيجابية في المنطقة ولكنه يبرز في نفس الوقت إلى درجة كبيرة الأبعاد العملية والزمنية لدور الأمم المتحدة في تحمل المسؤولية الكاملة لمثل هذه العمليات الوقائية.

إن تجربة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي تستحق بلا شك الدراسة والتحليل الدقيق من جانب مجلس الأمن وباقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة بغية الاستفادة من عناصر نجاح العملية في المستقبل بما يدعم دور الأمم المتحدة بطريقة فعالة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق فإن أهم هذه العناصر هو موافقة وترحيب، بل والمبادرة بالطلب من جانب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لنشر القوة على أراضيها، وهو الأمر الذي انعكس بعد ذلك في تعاون الحكومة التام مع القوة مما كان له أكبر الأثر في تسهيل أدائها لولايتها بنجاح.

إننا نأمل أن تسفر دراسة مجلس الأمن المنشودة لهذه التجربة الوقائية في استخلاص نتائج ملموسة تساعد في دعم مصداقية المجلس فيما يتعلق بقرارات نشر قوات حفظ سلام لأغراض وقائية في مناطق وقارات مختلفة من العالم.

أما بالنسبة للوضع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإننا نرى أهمية استمرار المجتمع الدولي في البناء على ما أتاحه تواجد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي من استقرار وبيئة أكثر أمنا ونتطلع إلى توصيات الأمين العام فيما يتعلق ببدائل التواجد الدولي المستقبلي هناك.

وختاما، أود الإعراب عن تقديرنا لجهود السيد هنريك سوكالسكي، الممثل الخاص للأمين العام، ولقائد وأفراد القوة؛ ولمساهمتهم ودورهم في نجاح أداء القوة لواجباتها.

السيد هاهم (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ساعدت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وهي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خلال السنوات الخمس الماضية على إحلال السلام والاستقرار في منطقة وقعت في فترة من الفترات فريسة اضطرابات وقعت بين المجموعات العرقية، وشهدت حربا مأساوية.

وفعلت قوة الأمم المتحدة الكثير بصورة خاصة لاحتواء انتقال الصراعات احتواء فعالا من البلدان المجاورة، وتعزيز الحوار بين المجموعات العرقية،

وتحسين حالة حقوق الإنسان العامة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويقدر الوفد الكوري حق التقدير جميع موظفي قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ويشيد بهم إشادة عالية على جهودهم الدؤوبة التي جعلت من هذه العملية الوقائية الفريدة قصة نجاح حتى الآن، وأمدت الشعب المقدوني بشعور متجدد من التفاؤل بمستقبل بلده.

ولئن كان التقدم المحرز في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مشجعا بالتأكيد وشهدت الظروف تحسنا كبيرا، فإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء غموض وهشاشة الحالة القائمة في المناطق المجاورة أي في البوسنة والهرسك، وألبانيا، وكوسوفو وغيرها. وأن التزامن بين انعدام إحراز تقدم في ترسيم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتوتر الداخلي بين المجموعات العرقية في مقدونيا يستدعي مزيدا من الاهتمام أيضا.

ومع الاحتفاظ في الأذهان بالعوامل المذكورة آنفا، فضلا عن موقف البلد المضيف، تؤيد جمهورية كوريا تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وترحب خاصة بالتسوية السياسية التي تم التوصل إليها فيما بين أعضاء مجلس الأمن وتقضي بتمديد الولاية لفترة أخيرة مدتها تسعة أشهر. ووفد بلادي سيصوت إذن لصالح مشروع القرار المتعلق بهذا الأمر.

وأخيرا، نظرا لضرورة وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي بإحلال السلام والاستقرار في المنطقة بعد انقضاء فترة التسعة أشهر هذه، يحدونا أمل قوي في أن يتمكن الأمين العام - بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة والبلدان المعنية، بما في ذلك جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نفسها، من أن يطرح في الوقت المناسب ترتيبا ملائما وله مقومات الحياة يخلف قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

السيد إغيغورين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تضطلع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي منذ إنشائها قبل ما يزيد على خمس سنوات بدور هام في استقرار الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية وفي منطقة البلقان بأسرها. ونحن نقدر تقديرا جما إسهام قوة الانتشار الوقائي في مواجهة الظروف المتغيرة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستقرار الظاهر في المنطقة عقب انتهاء الأزمة الأخيرة في ألبانيا، لا تزال هناك عوامل معادية تتفاوت حدة. وهذه تجعل من غير المستصوب الآن إنهاء هذه التجربة الناجحة والأولى للأمم المتحدة في الانتشار الوقائي.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نعتبر أنه على الرغم من التقدم الهام الذي أحرز مؤخرا في العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مشكلة الترسيم الحساسة للحدود المشتركة بينهما. علاوة على ذلك، فإن استمرار التوتر القائم بين المجموعات العرقية والمضاعفات التي يمكن أن تنجم عن صعوبات موجودة في المنطقة وفي إقليم مقدونيا، يعززان اعتقادنا بأن مستوى الاستقرار المطلوب للنظر في إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لا يزال يتعين تحقيقه. لذلك، سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الذي من شأنه أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي فترة تسعة أشهر، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن نوع الوجود الدولي الذي يمكن بالتالي إنشاؤه في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة مشروع القرار هذا القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونحن نهنئ البعثة، والممثل الخاص للأمين العام، السيد هنريك سوكالسكي، وقائد قوة البعثة، العميد بنت سوهنيمان، والممثل الدائم لجمهورية مقدونيا. فلقد عملوا على كفالة أن تضطلع قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بدور هام وفعال للغاية في تعزيز الاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي المنطقة. وحققت البعثة نجاحا قاطعا.

إننا نشعر بالارتياح للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وللحالة التي تشهد هناك تحسنا تدريجيا. وإن استقرار الحالة في ألبانيا، بما في ذلك الجهود التي بذلتها إيطاليا وبقية المجتمع الدولي، أمر طيب على الرغم من الحالة التي لا تزال هشة.

وسمحت كل هذه التطورات بإجراء التخفيض الذي تم مؤخرا لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بمقدار

٣٠٠ فرد. وهذا التخفيض يظهر اعتزامنا التحرك نحو استراتيجية لخروج البعثة على نحو مدروس ومسؤول يحافظ على إنجازات المجهود الدولي ويبني عليها.

ولكن لا يزال يساورنا قلق عميق من المخاطر الكبيرة الموجودة في المنطقة وعلى حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. فهناك أدلة وافرة على تزايد العنف والتوتر في كوسوفو، واستمرار الحوادث على طول الحدود الألبانية، واستمرار المشاكل المتصلة بمسائل أخرى لترسيم الحدود. وهذه العوامل تؤكد بوضوح أن الوقت الآن ليس مناسبا لسحب، أو تخفيض، العنصر العسكري في هذه البعثة الناجحة للغاية.

ونحن نؤيد كل التأييد اعتزام الأمين العام التشاور مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمنظمات المهتمة بالأمر، والدول الأعضاء المهتمة، بصدد العمل لإيجاد خيارات لآلية أمنية ملائمة تخلف قوة الأمم المتحدة وتضمن أن المكاسب الضخمة التي حققتها قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لن تتعرض للخطر عندما تنتهي ولاية البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لكوستاريكا.

يسعد وفدي أن يرحب بالعمل الناجح لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي التي حال وجودها في جمهورية مقدونيا دون انتشار الأزمة التي تؤثر على الدول المجاورة. ويولي وفدي أهمية خاصة لعمل القوة في جهودها للجمع بين الطوائف المختلفة بغية تشجيع الحوار الديمقراطي بين القوى السياسية والمجموعات العرقية المختلفة. ونقدر أيضا جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان، والمساعدة في أخذ زمام المبادرة في بدء مشروعات إنمائية أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة الإندماج الاجتماعي.

ومع ذلك يشعر وفد كوستاريكا بالقلق، شأنه شأن الوفود الأخرى، إزاء استمرار بؤر وعمليات زعزعة الاستقرار الإقليمي. ولذلك نعتقد أن وجود هذه القوة لا يزال ضروريا ونشاطر الأمين العام رأيه في أنه عندما تنتهي ولاية هذه العمليات يجب أن تكون هناك ضمانة لترتيبات مناسبة تخلفها، ولا بد من طمأنة حكومة جمهورية مقدونيا على اعتزام المجتمع الدولي تعزيز السلم والاستقرار في ذلك البلد.

وعلاوة على ذلك، لا يستطيع وفدي أن يغفل تأكيد أهمية الأنشطة التي يضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في البلد وفي المنطقة كلها. فهذه الأنشطة أساسية لضمان السلام.

وتثق كوستاريكا في أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون في مقدوره أن يفتح قريبا مكتبا له في جمهورية مقدونيا، وتأمل في أن يعود بالفائدة باعتباره مركزا نشطا لحفز وتعزيز التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هناك.

ووفدي يؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة أخيرة، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/948.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٢ (١٩٩٧).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن تطورات الحالة في مقدونيا والمنطقة، ولا سيما بعد المعالجة الناجحة للأزمة السياسية الحادة واستقرار الحالة في ألبانيا، تؤكد أهمية أن يعاد تشكيل

قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأن هذا هو الوقت المناسب لها، بسحب عنصر عسكري من العملية. ومن الواضح أن الولاية التي أنشئت في عام ١٩٩١ والتي تم تنفيذها فعلا بنجاح - الولاية المنوطة بذوي الخوذ الزرق واستمرار وجودهم في مقدونيا - لا يمكن أن تكون اليوم أداة فعالة لدرء المخاطر التي تتهدد الاستقرار داخل البلد وفيما حوله. وفيما يتعلق بمسألة وجود الأمم المتحدة في مقدونيا، ينبغي أن ينتقل مركز الثقل الآن إلى الجانب المدني لفسح مجال العمل أمام الهياكل الدولية غير عسكرية، وفي المقام الأول الشرطة المدنية.

والاتحاد الروسي دأب على تأييد هذا النهج، مشيرا إلى أهمية تعزيز التجربة الإيجابية لقوة الانتشار الوقائي، بوصفها أول عملية وقائية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة. غير أن الاتحاد الروسي، بعد أن وضع في اعتباره موقف الأطراف المهتمة بالأمر، وفي المقام الأول موقف مقدونيا، وتوصية الأمين العام، فقد تحلى بأقصى درجة من المرونة البناءة ووافق على التمديد النهائي - ولا شك في ذلك - لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، مع سحب العنصر العسكري عقب ذلك فورا. ولن تكون هناك تأخيرات مصطنعة.

والقرار الذي اتخذناه للتو وثيق الصلة بالموضوع وواضح؛ وصياغته لا تسمح بتفسير مختلف. وكشأن جميع قرارات مجلس الأمن، يجب أن ينفذ بدون شروط وبوضوح. ولضمان ذلك كان الطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تقريرا يتضمن معلومات محددة عن طرائق إنهاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بما في ذلك الخطوات العملية للسحب التام للعنصر العسكري على الفور بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، إذ أن هذا الانسحاب سيستغرق بضعة أيام كما تأكد ذلك من خلال تجربتنا الأخيرة في انسحاب وحدات الأمم المتحدة العسكرية من هايتي.

ونتوقع أيضا أن يقدم الأمين العام توصيات في تقريره عن الشكل الأمثل للوجود الدولي في مقدونيا بعد ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ليس هناك متكلمون آخرين على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠